

Distr.: General
12 January 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزينثال (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/55/L.7/Rev.1)

١ - السيد راموس (البرتغال)، المقرر: عرض باسم الرئيس مشروع القرار A/C.5/55/L.7/Rev.1 الذي أُعد بتوافق الآراء خلال المشاورات غير الرسمية، وقال إنه ينبغي الاستعاضة عن كلمة "مبين" الواردة في الفقرة ٦ من مشروع القرار بكلمة "مطلوب". وأوصى اللجنة باعتماد مشروع القرار دون تصويت.

٢ - الرئيس: قال إنه يفهم من ذلك أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/C.5/55/L.7/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - السيد غوبار (فرنسا): قال في تعليل للموقف باسم الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي أيد مشروع القرار الذي يمنح استثناءات تتجاوز ما أوصت به لجنة الاشتراكات، وذلك في ضوء المعلومات الجديدة التي قدمتها بعض الحكومات. ومع ذلك، فالاتحاد الأوروبي لا يزال مقتنعا بأن رأي الخبراء العاملين في لجنة الاشتراكات ضروري لتوجيه قرارات الجمعية العامة. وينبغي الحفاظ على التوازن الذي تم التوصل إليه في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٤ جيم المتعلق بالإجراء المقرر لطلب الاستثناءات.

٥ - السيدة سيلوت برافو (كوبا): قالت إن لتطبيق المادة ١٩ أهمية خاصة لأنه يؤثر على جميع الدول الأعضاء بصورة أو أخرى. ووفدها يشعر بأنه ينبغي النظر في كل من مسألتَي الاستثناء بموجب المادة ١٩ وتعزيز المادة ١٩ على حدة، ولكنه انضم إلى توافق الآراء تحليا بالمرونة. والوفد ينتظر باهتمام المعلومات التي سترد في تقرير الأمين العام

المطلوب في الفقرة ٥ من مشروع القرار. وينبغي ألا يقع العبء الناجم عن تعزيز تطبيق ميثاق الأمم المتحدة على عاتق دول أعضاء معينة دون غيرها، بل يجب أن يتحمله الجميع، ولا سيما الدول التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن الحالة المالية للمنظمة.

٦ - السيد عبود (جزر القمر): أعرب عن تقدير وفده للنتائج المحققة بعد مناقشات دامت عدة أسابيع، كما أعرب عن امتنانه للجهود التي بذلها منسق المشاورات غير الرسمية والمكتب.

٧ - السيد فوكس (أستراليا): تحدث أيضا باسم وفدي كندا ونيوزيلندا قائلاً إنه في الوقت الذي انضمت فيه الوفود الثلاثة إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ورحبت باعتماده، فهي تأسف لطول المدة التي استغرقتها عملية اعتماده والوقت المهدر فيها. وفي حين أنها نادى بعدم منح الاستثناءات إلا إلى البلدان المشار إليها في توصيات لجنة الاشتراكات، فالمعلومات الإضافية المقدمة من بعض الدول المتقدمة بطلبات الاستثناء فيها ما يبرر تجاوز تلك التوصيات، حيث أن هذه المعلومات لم تكن متاحة للجنة الاشتراكات نفسها.

٨ - وأضاف أن الخطوات التي اتخذتها اللجنة لتعزيز المادة ١٩، بما في ذلك ما قرره من اتباع نهج "صافي جميع المبالغ" في حساب المتأخرات، تشكل تقدما مهما على طريق التشدد في تطبيق تلك المادة. ولا بد من عمل المزيد فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات المقررة بالكامل ودون شروط وفي المواعيد المقررة، ووسائل تحسين نظر كل من لجنة الاشتراكات واللجنة الخامسة في طلبات الاستثناء.

٩ - السيد شاندر (الهند): أعرب عن ارتياحه لنتيجة المشاورات التي ستمكن جميع البلدان المعنية من الاحتفاظ

١٣ - السيد هارتوغ (البرازيل): قال إن وفده يشاطر الوفود الأخرى قلقها إزاء الربط بين منح الاستثناءات وتعزيز المادة ١٩، حيث يتعين دائما النظر في كلا الموضوعين وفقا لخصوصيات كل منهما. ووفده ينتظر باهتمام المعلومات التي سيقدمها الأمين العام ولجنة الاشتراكات فيما يتصل بتعزيز المادة ١٩. ويأمل الوفد في أن تركز اللجنة في المستقبل على تعزيز الحالة المالية للمنظمة بدلا من التركيز على منح الاستثناءات.

١٤ - السيد هيريرا (المكسيك): قال إن وفده كان يؤيد دائما بشدة تعزيز المادة ١٩ التي تشكل الجزء الوحيد من الميثاق الذي يحث الدول الأعضاء على تحمل نصيبها من الأعباء المالية للمنظمة. ويجب النظر في الموضوعين، أي منح الاستثناءات وتعزيز المادة ١٩، كل على حدة تلافيا لذلك النوع من النقاش المثير الذي تسبب فيه مشروع القرار. فالمادة ١٩ تساعد بالفعل على كفالة دفع الدول الأعضاء لما عليها. ويجب اتخاذ القرارات استنادا إلى أساس مستنير، ولكن يجب أيضا اتخاذ إجراء لكفالة ألا يسفر منح الاستثناءات عن إضعاف المنظمة. ولعل الوقت قد حان للنظر في آليات بديلة لكفالة عدم الإفراط في اللجوء إلى الاستثناءات، ولكفالة سرعة دفع الاشتراكات.

١٥ - السيدة أراغون (الفلبين): قالت إن وفدها كان قد أعرب منذ البداية عن تأييده الكامل لطلبات الاستثناء المقدمة من الدول المشار إليها في مشروع القرار. وسينتظر الوفد باهتمام بالغ تقرير الأمين العام وتوصيات لجنة الاشتراكات.

١٦ - الرئيس: لاحظ أن المرونة التي تبديها الوفود تعبر عن مستوى رفيع من الإحساس بالمسؤولية. وهو على يقين من أن اللجنة ستتمكن من مواصلة أعمالها بهذه الروح خلال بقية الدورة.

بسلطة التصويت. ويعرب الوفد عن تقديره العميق للرأي الذي أشارت به لجنة الاشتراكات فيما يتصل بتطبيق المادة ١٩، ولكنه يعترف أيضا بالدور البارز الذي قامت به الجمعية العامة في اتخاذ القرار النهائي. وستواصل اللجنة الخامسة نظرها في جميع طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩، مع إيلاء ذلك الاهتمام والعناية الواجبين.

١٠ - السيد الأطرش (الجمهورية العربية الليبية): أعرب عن تقدير وفده للجهود المضنية التي بُذلت للتوصل إلى توافق في الآراء، وأشاد بالمرونة التي أبدتها بعض الوفود، وبخاصة وفدا الاتحاد الأوروبي والبرازيل. ويجدر بلجنة الاشتراكات في المستقبل أن تعدّ توصياتها بشكل موضوعي بحيث تيسر لأعضاء اللجنة الخامسة مناقشة الاستثناءات المحتمل منحها بموجب المادة ١٩. ولا بد للدول الأعضاء من دفع اشتراكاتها بالكامل لإتاحة الفرصة للأمم المتحدة للتغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها حاليا. وينبغي الإشارة إلى أن الاستثناءات المصرّح بها بموجب المادة ١٩ لا تمنح إلا في حالات خاصة.

١١ - السيد فوجي (اليابان): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء بفضل التوازن الذي يحققه مشروع القرار. غير أنه يود الإعراب عن أمله في أن يتم الالتزام إلى أقصى درجة ممكنة بالتوصيات التي أصدرتها لجنة الاشتراكات. فالخبراء الذين عملوا في تلك اللجنة جديرون بثقة اللجنة الخامسة.

١٢ - السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): قال إن مشروع القرار المعتمد يؤكد ثانية سلطة الجمعية العامة في منح استثناءات بموجب المادة ١٩. ووفده يشعر بأن الربط بين تعزيز المادة ١٩ ومنح الاستثناءات مسألة غير ملائمة. وكان من الأفضل التطرق إلى الموضوعين في قرارين مستقلين.

المسائل الأخرى

١٧ - الرئيس: قال إنه تلقى بياناً من رئيس اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين يطلب فيه السماح له بالتكلم أمام اللجنة خلال دورتها الحالية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٥، والتزاماً بالممارسة التي اتبعتها اللجنة في الدورات السابقة للجمعية العامة، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في دعوة ممثل الاتحاد للإدلاء ببيان شفوي فيما يتصل بالبندين ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال.

١٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠